عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس
عليه غيره ما يشاركه في المعنى المذكور واذا قبلت
شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجل والرجل
والمرأتين اولى وما تقرر في مسئلة الرضاع قيده
القفال وغيره بما اذا كان الرضاع من الثدي فان
الرضاع كان من اناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة
النساء به لكن تقبل شهادتهن بان اللبن من هذه المرأة
لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا ولا يثبت برجل
ويمين الا مال او ما قصد به مال روى مسلم وغيره
ان صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي
في الاموال وقيس بالمال ما تصديه مال ولا يثبت شيء
بامرأتين ويمين ولو فيما يثبت بشهادة النساء منفردات
لعدم ورود ذلك وقيسا بهما تمام رجل في غير ذلك لورود
ويذكر وجوبا في حلفه صدق شاهده واستحقاقه
للمدعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق وان
مستحق لكذا قال الامام ولو تقدم ذكر الاستحقاق
على تصديق الشاهد فلا باس واعتبر بعضهم في يمين
لصدق

C٨٥

لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا
الجنس فاعتبر ارتباط احداهما بالاخرى ليصير كالنوع
الواحد وانما يحلف بعد شهادته وتعديله لانه انما
يحلف من قوي جانبه وجانب المدعي فيما ذكر انما يقوى
بحجة وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين
بقيامهما مقام الرجل قطعا وللترتيب بين الرجلين ولم
تركل حلفه بعد شهادة شاهده وتحليف خصمه لانه قد
تورع عن اليمين ويمين الخصم تسقط الدعوى فان
نكل خصمه عن اليمين فله اي للمدعي ان يحلف يمين
الرد كما ان له ذلك في الاصل لانها عين التي تركها لان
تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول
الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في المال وهذه يقضى بها
في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط حقه من اليمين كما سيأتي
في الدعاوي ولو قال رجل لمن بيده امة وولدها
بستر قيمها هذه مستولدتي علقت ببذاني ملكي مني
وحلف مع شاهد او شهد له رجل وامرأتان بذلك ثبت
الاستيلاد لان حكم المستولدة حكم المال فتسلم اليه واذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)